

برنامج اعتماد المصادقة على شهادة الاحصاءات الرسمية
منظمة الدول الاسلامية

تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الدولي

منظمة التعاون الإسلامي

للبحوث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية ومركز تدريب للدول الاسلامية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
5	1.1 التعريف بالتنسيق الاحصائي على المستوى الدولي
6	2.1 معالم التنسيق الاحصائي على المستوى الدولي
7	3.1 اهمية ومبررات التنسيق الاحصائي على المستوى الدولي
9	منهجيات تنسيق العمل الاحصائي على المستوى الدولي
9	1.2 توحيد المفاهيم والمصطلحات والإجراءات
12	2.2 اهمية التدريب في المواضيع الاحصائية المتخصصة
14	3.2 اهمية توفير الادلة المعيارية في العمل الاحصائي
17	تعزيز وتوثيق وتعميم الممارسات الدولية الجيدة
17	1.3 اهمية استخدامات الاحصاء في التخطيط واتخاذ

	القرارات	
22	2.3 أهمية دور الاعلام في التوعية لأهمية الاحصاء	
23	3.3 أهمية التوثيق للممارسات الجيدة	
25	مصادر البيانات الاحصائية	الفصل الرابع:
25	1.4 التعدادات	
26	2.4 المسوح بالعينة	
26	3.4 السجلات الادارية	
27	قائمة المراجع	

الفصل الاول

المقدمة

يعرض هذا الفصل ويناقش مفهوم التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي وكذلك معالم التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي، كما سيعرض أهمية ومبررات التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي، حيث ومن خلال استعراض ومناقشة البنود الرئيسية الثلاثة المشار إليها في هذا الفصل سيتم توضيح المفاهيم والأفكار مما يسهل الفهم والتعامل مع بقية الفصول.

1.1 التعريف بالتنسيق الإحصائي على المستوى الدولي

لم يعد العمل الإحصائي مقتصرًا على كل دولة بحد ذاتها، ومع تطور الإحصاءات وازدياد أهميتها ومكانتها في العالم، أصبح من الضروري على كل دولة بناء نظام إحصائي فيها وهو وما يشمل بالإضافة إلى الجهاز الإحصائي الرسمي جميع الوحدات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإحصاءات، إن العمل بهذه الطريقة يمكن الأجهزة الإحصائية الوطنية من بناء شبكة شركاء محلّيين والذين يشملهم النظام الإحصائي الوطني من توفير البيانات من السجلات الإدارية كذلك التي يمكن الحصول عليها من الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة بالإضافة إلى ما يمكن توفيره من مؤسسات وطنية أخرى وبالتالي المساهمة في سد الفجوة المتعلقة بتوفير البيانات من المسوح والتعدادات وهي المصادر الرئيسية للحصول على البيانات للأجهزة الإحصائية الوطنية، هذا الأمر ذات صلة رئيسية بمبدأ أساسي من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وهو مبدأ اعتبار التكلفة، إذ يضمن توفير مزيداً من البيانات للأجهزة الإحصائية الوطنية من خلال مكونات النظام الإحصائي الأخرى تقليل تكلفة الحصول على البيانات من خلال المسوح والتعدادات مما يعني استثمار الأموال لأمر أخرى ذات أهمية في العمل الإحصائي وكذلك زيادة كفاءة مكونات النظام الإحصائي في توفير البيانات لخدمة الدولة والتنمية المبنية على البيانات فيها.

في المقابل وبعد بناء نظام إحصائي وطني متكمن وموثوق وقادر على توفير مستلزمات الدولة والمجتمع من البيانات، يأتي دور التكامل مع النظام الإحصائي الدولي من خلال ما يسمى بتنسيق العمل الإحصائي على المستوى الدولي، إذ تبدأ الخطوة الأولى من خلال بناء نظام إحصائي وطني قوي يليه انعكاس ذلك على بناء نظام إحصائي دولي قوي ومتكامل.

في العام 2011، في الدورة الثانية والأربعين (42)، انشأت اللجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (UNSD) والتي تعمل في إطار الأمم المتحدة، انشأت فريقاً لصداقة الرئيس (Friends of the Chair)، وكانت مهمة هذا الفريق هي تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.¹

ويمكن هنا الاستنتاج أن التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي يهدف بالأساس إلى التكاملية والتعاون من أجل إنتاج إحصاءات دقيقة وعالية الجودة بما يلي أهداف المستخدمين دون الوقوع في تكرار البيانات وتناقضها.

2.1 معالم التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي²

اعتمدت الأمم المتحدة عام 1994 عشرة مبادئ تتعلق بالإحصاءات وأطلقت عليها اسم «المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية» وقامت بتشجيع الدول بضرورة الالتزام بها من أجل ضمان إعداد إحصاءات ذات جودة عالية، وتحديد أخلاقيات العمل الإحصائي، ورؤية أنه لمن الضروري أن تكون هذه المبادئ ضمن ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية في الأجهزة الإحصائية الوطنية، وتتمثل المبادئ العشرة بما يلي:

المبدأ الأول: التناسب والتجرد والمساواة في الحصول على الإحصاءات الرسمية

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الإحصائية-الدورة السادسة والأربعون، 2015. تقرير فريق صداقة الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية.

إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموقراطية والاجتماعية والبيئية، ومن أجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها.

المبدأ الثاني: المعايير والأخلاقيات المهنية

حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

المبدأ الثالث: المسؤولية والشفافية

تيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية ووفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

المبدأ الرابع: منع الاستعمال غير السليم للإحصاءات الرسمية

يجوز للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

المبدأ الخامس: اعتبار التكلفة

يجوز الحصول على البيانات من أجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للوكالات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار العناصر المتعلقة بالنوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

المبدأ السادس: السرية (الخصوصية)

يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية.

المبدأ السابع: التشريع

تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

المبدأ الثامن: التنسيق

يعتبر التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرا ضروريا من أجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي.

المبدأ التاسع: المعايير الدولية

يعزز قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

المبدأ العاشر: التعاون الدولي

يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

من استعراض المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية يتضح معالم التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي من خلال تركيزها على الموضوعية في جمع البيانات وتقديمها للمستفيدين بما يخدم أهدافهم، كذلك التركيز على مبادئ كالثقة من خلال تقديم بيانات موثوقة ودقيقة، إضافة إلى اتباع الأساليب العلمية في جمع ونشر البيانات وضمان عدم إساءة استخدام البيانات الإحصائية وضمان تفسيرها بشكل علمي، كما تركز المبادئ على ضرورة استخدام جميع المصادر المتاحة للحصول على البيانات والأخذ بعين الاعتبار تكلفة توفير تلك البيانات، ويعتبر مبدأ السرية والخصوصية أحد أهم المبادئ في العمل الإحصائي والذي من خلاله يتم الحفاظ على خصوصية الأفراد والمؤسسات المزودة للبيانات وعدم الإفصاح عن أي بيانات قد تكشف خصوصيتهم وهذا مبدأ له علاقة بالثقة وضمان الاستمرارية في تزويد الأجهزة الإحصائية ببيانات موثوقة وذات جودة عالية.

شملت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية أيضا على ثلاثة مبادئ ذات أهمية كبيرة وهي ذات علاقة مباشرة في تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الدولي، وهي التنسيق ويقصد به انه امر ضروري بين المختصين في العمل الإحصائي داخل الدولة وذلك لضمان التناسق والفاعلية للنظام الإحصائي، كذلك الاخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية، حيث انه من الضروري التزام كل دولة باستخدام المعايير والتصنيفات والأساليب الدولية مما يزيد من كفاءة وفعالية النظم الإحصائية الرسمية، إضافة الى ذلك أهمية التعاون الدولي على جميع المستويات الثنائية والمتعددة مما يزيد من فرص تحسين الانظمة الإحصائية الرسمية.

3.1 أهمية ومبررات التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي³

يعتبر العمل على تعزيز التنسيق الإحصائي على المستوى الدولي ذا أهمية كبيرة سواء للأجهزة الإحصائية الوطنية او للمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الاختصاص في العمل الإحصائي، اذ يمكن ابراز أهميته ومبرراته كما يلي:

1. ضمان أقصى قدر من التكامل في العملية الإحصائية ومخرجاتها.
2. الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتوفرة لدى الافراد والمصادر الأخرى في توفير خدمات ذات نوعية جيدة.
3. تشجيع استخدام وسائل ومنهجيات مناسبة وفعالة في جمع وإعداد وانتاج الإحصاءات.
4. استخدام وتطبيق معايير مشتركة وكذلك استخدام افضل المنهجيات.
5. تحديد وتعريف الأولويات والمتطلبات الإحصائية.
6. تلبية الطلب على إحصائية بفعالية وكفاءة.
7. ضمان أقصى قدر من التعاون من مزودي البيانات.
8. الاخذ بعين الاعتبار بشكل كامل استفسارات وملاحظات مزودي البيانات.
9. تحسين الوعي بأهمية الإحصاءات.
10. اتاحة البيانات وفقا لأهمية المواضيع وأولوياتها لكل من الحكومة والمجتمع.
11. تحديد الفجوات في الإحصاءات الوطنية.
12. تعزيز التنمية الإحصائية.

3 Coordination of National Statistical System ND Reporting Mechanism for MDG data to International Agencies, Botswana Experience, 2008.

الفصل الثاني

منهجيات تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الدولي

1.2 توحيد المفاهيم والمصطلحات والإجراءات⁴

يجب الأخذ بعين الاعتبار مبادئ ومعايير مناهج البحث والإحصاء خلال عمليات تصميم التصنيفات وفحصها واستخدامها وتحديثها ومراجعتها، إن الوضوح في وضع المفاهيم والمصطلحات والتعريفات والهيكلية تعتبر متطلبات أساسية للوصول لنتائج جيدة في موضوع التصنيفات الإحصائية.

من الضروري التأكيد على أنه ما لم يتم توحيد المفاهيم والتطبيقات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية في إطار منطقي وبشكل منسق، لن يكون بالإمكان وضع هيكلية للبيانات الإحصائية سواء لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات الكلية أو لجعل المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة متطابقة. كما يجب أيضاً الحرص على صياغة كل مفهوم بالتشاور مع المختصين في ذلك البند لأجل أن يحظى المفهوم الموحد بالقبول العام. كما أن التطبيق الموحد للتصنيفات المختلفة وتحديثها وإدامتها بشكل متناغم يتطلب رعاية مستمرة ويحتاج إلى الحوار والتفاوض بين الجهات المنتجة للبيانات والجهات المستخدمة لها.

ويجب اعتبار الضعف في تطبيق الإحصاءات الدولية كمؤشر على وجود نقص في إدارة الخدمات الإحصائية. وفي السياق نفسه، يجب أن تتضمن التدابير التنظيمية المطلوبة لتنسيق التصنيفات والمعايير، والتعاريف، والمفاهيم، تأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن مطابقة ما يستخدم على مستوى البلاد مع ما هو مطبق دولياً.

وينص المبدأ الأساسي التاسع للإحصاءات الرسمية على أن "قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية". وهذا ما يسهم في تيسير المقارنات الدولية للإحصاءات، وضمان الفعالية والجودة في إنتاجها. ومن خلال الاستقصاء عن تطبيق 12 من المعايير الدولية الرئيسية تبين إجابات الدول أن معظمها يطبق معايير الصناعة والتجارة والمهن بينما هناك قصور في تطبيق الكثير من بقية المعايير الإحصائية الدولية⁵.

تعتمد التصنيفات الوطنية والتصنيفات المعيارية الدولية على بعضها البعض بشكل متبادل، إن وجود تصنيف معياري دولي قائم على الممارسات الفضلى وفهم قوي للمجال الذي يصنفه سيسهل بشكل كبير عملية اشتقاق تصنيفات وطنية للدول تعتمد على هذه التصنيفات الدولية الجيدة، ومن أجل خدمة هذه العملية (اشتقاق التصنيفات الوطنية للدول) فإن التصنيفات المعيارية الدولية تستفيد من الخبرات المكتسبة أثناء تطوير واستخدام التصنيفات الوطنية، لذا فإن تغطية وتوضيح المبادئ الأساسية للتصنيفات الإحصائية المعيارية لا بد وأن تشمل التصنيفات الوطنية وتلك المعيارية الدولية معاً.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التصنيفات الإحصائية المعيارية، المبادئ الأساسية.
5 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الإحصائية-الدورة السابعة، 2006. بناء القدرات الإحصائية بهدف وضع السياسات المدعومة بالأدلة.

تهدف الموائمة بين الإحصاءات لإتاحة عمل المقارنات بين البيانات التي جمعت حول ظواهر محددة ومجموعات سكانية مختلفة، ولفترات زمنية مختلفة وكذلك إتاحة المقارنة بين البيانات التي يتم جمعها بمنهجيات مختلفة، ستكون هذه المقارنات ممكنة إذا ما تم استخدام معايير وتصنيفات متناسقة ومتسقة ضمن المجموعات المختلفة من البيانات، وفي حال تعذر استخدام مثل هذه المعايير والتصنيفات المتناسقة سيستعاض عن منهجية المقارنة السابقة بتوضيح الفروق والتشابه بين هذه المعايير والتصنيفات أثناء العرض التحليلي للبيانات.

كما أن اتساق التصنيفات الإحصائية ينبغي أن يكون بمثابة أداة تحليلية ووصفية للأهداف المراد تحقيقها، وهذا الاتساق يتضمن فئات منسجمة فيما بينها للمتغيرات ذات الصلة أو للمتغيرات نفسها، حيث أن خطوط التقاطع بين فئات هذه التصنيفات المختلفة من الممكن أن تكون هي نفسها تقريبا، فعلى سبيل المثال فإن المعنيين باحتساب مستويات البطالة لفئات عمرية مختلفة قد يواجهون تعريفات مختلفة لمتغير العمر بين مجموعتين من البيانات (المجموعة الأولى تعتمد سنة الولادة وتاريخ مرجعي محدد، والثانية تعتمد منهجية العمر عند آخر عيد ميلاد للمبحوث في احتساب العمر)، وأن المجموعات العمرية المستخدمة في إحصاءات البطالة مختلفة عن تلك المستخدمة في القوى العاملة الكلية.

تتطلب الموائمة بين التصنيفات الإحصائية إيجاد إطار عام لهذه التصنيفات من أجل عملية تدليل الاختلافات بينها، وضمان أن يكون التواصل والتناغم فيما بينها بحده الأقصى، يتطلب ذلك استخدام المفاهيم والمصطلحات المشتركة، وبنفس الأهمية يتطلب ضرورة إنشاء جداول ربط متفق عليها ومعتمدة فيما بين الفئات المختلفة لهذه التصنيفات، أو من خلال تحديد قواعد بناء مشتركة لهذه الفئات.

وفي حال تغطية تصنيفات مختلفة لنفس المتغير هنا تتطلب عملية الاتساق فهم واضح لأسس وطبيعة هذه الاختلافات بين التصنيفات، كذلك فهم فيما إذا كانت هذه التصنيفات تلبى احتياجات المستخدمين المختلفة، إن الرغبة نحو التوجه لاستخدام تصنيف موحد متفق عليه يتطلب عادة قدر معين من التكيف النسبي بين التصنيفات الإحصائية ذات الصلة، أو أن يتم إعطاء الأولوية لتطبيقات إحصائية محددة أو مستخدمين دون غيرهم، في حين يسهل شرح كيف يكون استخدام تصنيف لم يخصص تماما لتلبية احتياجات محددة لبعض المستخدمين أكثر واقعية وقل تعقيدا في خدمة القطاع الأوسع للمستخدمين. في سياق العمل على زيادة اتساق تصنيفات إحصائية مختلفة، ينبغي على القائمين بالعمل تنفيذ مراجعة لكافة هذه التصنيفات وأن يتعاونوا ضمن آلية منتظمة للاتصال والتواصل فيما بينهم، بحيث ينتج عن هذا التعاون غالبا نظام قائم على تصنيفات مشتقة ومرجعية وذات صلة، يضمن ذلك تخفيض حالات تضارب الجهود وضياعها للحد الأدنى عن طريق العمل ضمن فرق ومجموعات عمل متعاونة.

هناك ضرورة فائقة للتواصل الدائم بين القيمين على التصنيفات الإحصائية بمختلف فئاتها لضمان الاتساق المطلوب، وإلا سنتشأ تفسيرات متضاربة لنفس المفاهيم والفئات المدروسة.

لا يجوز تعديل أي تصنيف إحصائي دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة على التصنيفات الأخرى، هذه التعديلات قد تؤثر مع الوقت على التحليلات التي تعتمد على هذه التصنيفات، لذا تبرز الحاجة لإجراء معياري للإعلان عن أية خطط للتعديل أو التحديث على التصنيفات وإعطاء وقت كاف ومعقول للعاملين على التصنيفات والمستخدمين الآخرين ضمن مجالات إحصائية أخرى لتحديد الآثار المترتبة على إدخال هذه التعديلات على عملهم وموضوعاتهم.

في سياق العمل على اتساق التصنيفات الإحصائية تقسم هذه التصنيفات بشكل عام لثلاث فئات:

1. تصنيفات مرجعية (Reference Classifications)
2. تصنيفات مشتقة (Derived Classifications)
3. تصنيفات ذات صلة (Related Classifications)

يتم موائمة التصنيفات الوطنية مع التصنيفات الدولية للأسباب التالية:

1. لإجراء المقارنات بين أحوال وظروف الدولة بظروف الدول الأخرى.
2. لتبادل المعلومات مع الأفراد والمؤسسات في الدول الأخرى.

دور التعاون والتنسيق في بناء التصنيفات الإحصائية، يكون التنسيق في العمل على التصنيفات الوطنية والتصنيفات الدولية من خلال تشكيل وتفعيل اللجان ولقاءات العمل، ومن خلال النشر المناسب للجدول الزمنية لخطوات العمل وتنفيذ جلسات الاستماع وورش العمل لإتاحة المجال لإشراك أكبر عدد ممكن من منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية ضمن عمليات التحضير لتصميم أو تحديث أو تطوير أو مراجعة أو ضبط التصنيفات الإحصائية.

استخدامات التصنيفات الإحصائية، تستخدم التصنيفات الإحصائية لأهداف عديدة منها:

1. جمع البيانات و/ أو ترتيب البيانات بعد جمعها
2. تجميع وفرز مجموعات البيانات منطقياً وبطريقة ذات معنى لأهداف التحليل المركب، بما في ذلك إنشاء الفهارس والتبويبات، مثال على ذلك: استخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) لتحديد سلة استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المشتراة من قبل الأسر المعيشية والتي تستخدم لتوحيد التقديرات عند احتساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
3. إنشاء تصنيفات لمتغيرات جديدة يتم اشتقاقها من عدة تصنيفات لمتغيرات مختلفة، مثلاً: تصنيفات الحالة الاجتماعية-الاقتصادية (Socio-Economic) والتي عادة ما تحتوي على فئات مرجعية محددة لفئات توجد في تصنيفات المهن والحالة العملية والتصنيفات الصناعية وحجم المنشأة و/ أو التحصيل العلمي للفرد.
4. عرض البيانات الإحصائية ونشرها.
5. تستخدم التصنيفات المرجعية (المعيارية) كنماذج لتطوير أو مراجعة التصنيفات ذات العلاقة، مثل التصنيفات الوطنية بعلاقتها مع التصنيفات الدولية من حيث الهيكلية والخصائص والمفاهيم المشتركة بينهما.

الجوانب المنهجية في تطوير التصنيفات الإحصائية، يجب معالجة ثلاث قضايا منهجية عند وضع أي تصنيف إحصائي، أو في حال توطيق تصنيف معياري دولي للاستخدام المحلي، وهذه القضايا المنهجية هي:

1. القضايا التي تتعلق بمتطلبات المستخدمين
2. قضايا مفاهيمية
3. قضايا تتعلق بجمع المعلومات الضرورية لوضع التصنيف الإحصائي.

2.2 أهمية التدريب في المواضيع الإحصائية المتخصصة⁶

تجاوباً مع الحاجات المتجددة للتدريب لدى طواقم العمل الإحصائي ولتكيف مع مواضيع ومنهجيات وادوات العمل المستجدة في مجال العمل الإحصائي، إضافة إلى الاستجابة للتوصيات الدولية في مجال تعزيز وبناء القدرات الإحصائية، يستوجب ذلك الاهتمام بشكل كبير في تعزيز القدرات الإحصائية سواء كان ذلك في الأجهزة والوحدات الإحصائية لضمان تكامل النظام الإحصائي على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي والدولي، ومما يعزز ذلك هو إنشاء مراكز التدريب والتي ينادى بها مهام التخطيط والتنفيذ لتعزيز القدرات الإحصائية للموظفين والكوادر والخبراء في المجالات الإحصائية المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة المعايير المحلية والدولية في عملية التمكين والتأهيل والتدريب.

إن إنشاء مراكز التدريب يتطلب ردها بالإمكانات الكافية التي تؤهلها لتوفير تدريب شامل وعلى مستوى عالي من الجودة في مجالات ومنهجيات وأدوات العمل الإحصائي واستخدام الإحصائيات في عمليات التخطيط وصنع السياسات.

استناداً إلى ما سبق، فإن الهدف العام لتعزيز القدرات هو المساهمة في تطوير الانظمة الإحصائية الوطنية وانعكاس ذلك على وجود تكامل على النظام الإحصائي الدولي، مما يحقق الاستخدام والإنتاج الأمثل للبيانات الإحصائية ووضعها في خدمة أهداف التخطيط وصنع السياسات الوطنية والدولية، ومن هنا يمكن إبراز بعض الأهداف الفرعية:

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ورقة حول تعزيز القدرات الإحصائية الفلسطينية، 2007، المنتدى الثالث لتعزيز القدرات الإحصائية العربية، صنعاء، 2007.

1. توفير الكوادر الاحصائية المدربة والقادرة على انتاج واستخدام الاحصائيات بكفاءة واقتدار.
2. دعم وتطوير الابحاث والدراسات الاحصائية او تلك المستندة على الاحصاءات.
3. تقديم الخدمات الاستشارية في المجال الاحصائي لكافة المؤسسات الوطنية والدولية.
4. تعزيز وزيادة الوعي الاحصائي على المستوى الوطني والدولي.

لضمان امثل النتائج من عملية توحيد معايير التدريب وإيجاد مراكز مؤهلة للتدريب، من الضروري الاستناد الى الامور الاتية:

1. اعتبار الموارد البشرية الالهة من بين الموارد في منظومة العمل الاحصائي.
2. التدريب يمثل الاستثمار الحقيقي وطويل الاجل في الموارد البشرية.
3. اعتبار التدريب هو الاساس لتطوير وتحقيق مبدأ الجودة.
4. تخطيط برامج التدريب لتحقيق المسار الوظيفي للموظفين وكوادر العمل الاحصائي.
5. التدريب ضرورة لمواكبة المستجدات في مجال منهجيات وتقنيات العمل.

تختلف الاجهزة والمؤسسات الاحصائية فيما بينها في اشكال التدريب التي يمكن ان تتطرحها ضمن خططها التدريبية، ويمكن هنا ابراز بعض اشكال التدريب كما يلي:

1. دورات تدريب داخلية تستند الى امكانيات تدريب ذاتية.
2. دورات تدريب وطنية.
3. دورات تدريب خارجية.
4. دورات تدريب لمستخدمي البيانات تنظم بامكانيات ذاتية.
5. ندوات وورش عمل وحلقات نقاش حول مواضيع مستجدة وهامة.
6. دورات تدريب لتأهيل مدربين جدد.
7. زيارات دراسية للخارج.
8. استخدام استشارات فنية من الخارج.

ان اهم ما يمكن الاشارة اليه هنا في موضوع التدريب هو توحيد جهود وسياسات التدريب في المنطقة لتحقيق هدف ومفهوم البناء المؤسسي (**Capacity Building**) بشكله الشامل والمتكامل، وتضافر الجهود في جميع المنظمات والهيئات المنظمة والممولة للتدريب واجهزة الاحصاء لتحقيق ذلك، حيث انه وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه جميع الجهات في مجال تعزيز القدرات الاحصائية الا انه ما زال يؤخذ عليها التباين فيما بينها فيما يتعلق بمفهوم التدريب وعلاقته بالبناء المؤسسي، كما يؤخذ عليها ضعف التنسيق فيما بينها في مجال البرامج التدريبية المطروحة الذي يؤدي الى تكرار نفس البرامج التدريبية لدى اكثر من جهة على حساب برامج اخرى ذات اهمية.

3.2 اهمية توفير الادلة المعيارية في العمل الاحصائي

يعتبر توفير الادلة المعيارية في العمل الاحصائي والالتزام باستخدامها خطوة هامة على طريق تجسيد مفهوم تنسيق العمل الاحصائي على المستوى الدولي، اذا يعبر ذلك عن حالة من التكامل وبناء حالة من العمل المشترك تجنب الانظمة الاجهزة الاحصائية الوطنية والدولية من الوقوع في التناقض او عدم التكاملية وبالتالي عدم توفير احصاءات ذات جودة عالية للمستخدمين ومنتخذي القرارات.

يمكن هنا سرد امثلة على بعض الادلة المعيارية الاساسية في العمل الاحصائي، سواء على المستوى الوطني او المستوى الدولي:

أولاً: المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS): The Special Data Dissemination Standard⁷

تأسس المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) لإرشاد أعضاء بشأن الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وتوفير البيانات الاقتصادية والمالية للمستخدمين، حيث ان كل من النظام العام لنشر البيانات (GDDS) والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) هدفهما تعزيز توافر إحصاءات آنية وشاملة، وبالتالي المساهمة في اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة. كذلك يتوقع من معيار SDDS أيضا المساهمة في تحسين أداء الأسواق المالية.

ثانياً: النظام العام لنشر البيانات (GDDS): General Data Dissemination System⁸

الهدف من GDDS هو:

- تشجيع الدول الأعضاء على تحسين نوعية البيانات.
- توفير إطار لتقييم الاحتياجات لتحسين البيانات وتحديد الأولويات.
- توجيه البلدان الأعضاء في نشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية الشاملة على الجمهور في الوقت المناسب، ويمكن الوصول إليها، ويمكن الاعتماد عليها

ثالثاً: دليل التجارب القبلية في التعداد والمسوح⁹

تستدعي عملية تنفيذ مسح او تعداد ميداني احصائي اجراء تجربة قبلية او اكثر لفحص كافة الامور المتعلقة بخطة العمل للمشروع وخاصة الجدول الزمني وفحص البات العمل والاستمارات والتعريفات، ونظرا لضخامة هذه المشاريع وكبر تكاليفها لا بد من اجراء التجربة وذلك للحصول على بيانات ذات موثوقية عالية ولتلافي الاخطاء التي يمكن السيطرة عليها عند التنفيذ الفعلي للمشروع.

تقوم اجهزة الاحصاء المختلفة بتنفيذ التجارب القبلية وذلك بهدف:

1. تطوير ورفع كفاءة المسوح والتعدادات التي تقوم بها من خلال تصميم المسح او التعداد في كافة مراحلها.
2. تحديد مواطن الضعف في تصميم ادواتها.
3. اعطاء القدرة لإدارة المشروع على التحكم بكافة الادوات في جميع المراحل.
4. اعادة الحسابات والتقدير والاليات والتعريفات والتعليمات والمستلزمات والخدمات اللوجستية.
5. توضيح الصورة الكاملة حول اليات تنفيذ المشروع ومتطلباته في شتى المراحل.
6. الكشف عن الاخطاء المحتملة والمخاطر التي يجب اخذها بعين الاعتبار في المراحل القادمة.
7. تقدير الاحتياجات البشرية والمادية والجدول الزمني المناسب.

رابعاً: دليل المبادئ التوجيهية لإدارة وتنفيذ مسح إحصائي من الفكرة إلى إعلان النتائج¹⁰

تتضمن عملية تخطيط وتنفيذ المسوح الإحصائية العديد من الأنشطة التي تتداخل في توقيتها ويشترك في تنفيذها أكثر من جهة أو إدارة في الجهاز. لذلك من الضرورة بمكان أن يتم تنسيق الجهود لتبدو عملية تنفيذ الأنشطة وكأنها عملية عزف متناعمة، بحيث يعرف كل فرد من أفراد طاقم المسح الدور المنوط به، وواقع العمل المنجز من العملية التكاملية للأنشطة الأخرى فيه.

7 <http://dsbb.imf.org/pages/sdds/home.aspx>

8 <http://dsbb.imf.org/pages/gdds/WhatIsGDDS.aspx>

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، دليل التجارب القبلية في التعداد والمسوح. رام الله-فلسطين
10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. المبادئ التوجيهية لإدارة وتنفيذ مسح إحصائي: من الفكرة إلى إعلان النتائج، رام الله- فلسطين.

إن الضمان الأوحد لنجاح أي عمل تشترك فيه أكثر من جهة هو تطبيق مبدأ العمل الجماعي والإدارة والقيادة الجماعية للأنشطة المتضمنة فيه. إن الإدارة الفردية وعدم التناسق أو الاتساق في أداء أفراد الطاقم يؤدي حتما إلى التناقض في التوجهات وبالتالي الفشل في الوصول إلى الأهداف المرجوة من أداء هذا العمل أو تنفيذ النشاط.

تهدف هذه الوثيقة إلى إرشاد إدارة المشروع لكيفية التحضير وتنفيذ مسح إحصائي من خلال عرض المراحل المختلفة للمشروع الإحصائي، لكنها بجانب ذلك تطرح قضايا مفاهيمية تساعد إدارة المشروع في اتخاذ القرارات الملائمة للوصول إلى الأهداف المرجوة وإخراج المسح الإحصائي لير الأمان.

خامسا: دليل تدقيق ومراجعة التقارير الاحصائية¹¹

ان عملية اصدار التقارير الاحصائية التي تشمل نتائج المسوح والدراسات العديدة، هي عملية ملزمة للأجهزة الاحصائية سواء كان هذا الالتزام على المستوى الدولي او على المستوى الاقليمي والمحلي، ان عملية الاصدار تستلزم ايضا الالتزام بالتوصيات الدولية وكذلك الالتزام بجودة البيانات التي تشملها تلك التقارير، وانطلاقا من ذلك، فإنه بات من الضروري وضع النظريات والأسس الكفيلة بإصدار بيانات ذات مصداقية وجودة مقبولة وذات فائدة حقيقية لتلبية اهداف المستخدمين والإجابة على التوصيات الدولية وتحقيق اهداف الجودة.

الشروط اللازمة لإخراج نتائج دقيقة للمسوح او الدراسات

يمكن تلخص اهم الشروط بما يلي:

1. وجود اهداف وفرضيات واضحة للبحث او الدراسة.
2. تحديد واضح لمجتمع البحث.
3. تصميم جيد للبحث وتحديد المنهج الضروري للدراسة ووضع البرامج اللازمة للحساب والتحليل، وتصميم الجداول الصماء ووضع اليات التدقيق والرقابة اثناء كافة مراحل التعامل مع البيانات.
4. تحديد الية جمع البيانات.
5. عرض البيانات وتبويبها.
6. تحليل البيانات واختبار صحة تحقيق الاهداف والفرضيات.
7. تأهيل ونشر البيانات.

كذلك يستلزم قبل اجراء عملية التدقيق والمراجعة للبيانات ان يتم اجراء فحوص لوسائل جمع وتبويب البيانات والتي منها:

1. فحص الاستمارة من حيث ملائمتها وحجمها ومنطقية الاسئلة.
2. فحص البرامج الخاصة بالاحتساب والجدولة.
3. فحص الية استخراج العينات والتأكد من تمثيلها لموضوع البحث او التغطية الجغرافية المطلوبة.

الفصل الثالث

تعزيز وتوثيق وتعميم الممارسات الدولية الجيدة

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005. دليل تدقيق ومراجعة التقارير الاحصائية. رام الله - فلسطين.

1.3 أهمية استخدام الإحصاء في التخطيط وصنع القرار

تكمُن أهمية التقنيات الحديثة في إنتاج البيانات الإحصائية وجمع المعلومات، في استخدامها كأداة تحليلية وتقنية ذات فعالية سواء للمخططين أو متخذي القرار. ولعل استخدام البيانات الإحصائية يقلل إلى حد كبير من التكلفة، ويحقق سرعة في اتخاذ القرار، لمواجهة المشاكل في كافة المجالات المختلفة، والعاجلة إضافة إلى المساندة في إنجاز الخطط بمعدلات أسرع وجودة عالية، وبما يقلل الهدر في الطاقات والموارد.

لم يعد لدى الشعوب اليوم رفاة الاختيار بين اتخاذ القرار على أسس ودلائل معلوماتية أو اعتماداً على الحدس الشخصي والخبرات. ولم يعد استخدام الأسس والنهج العلمية بدعم وصنع القرار سمة تُميز الأمم المتقدمة، بقدر ما أصبحت ضرورة والتزاماً دولياً على الدول النامية. ومن هنا أخذ علم صنع القرار يتطور شيئاً فشيئاً إلى أن استطاع أن يجذب إليه أطراف علوم اجتماعية وطبيعية كالإحصاء والاقتصاد وعلم الاجتماع، وبتزايد إتباع تلك المنهجيات العلمية زادت الحاجة إلى إحداث طفرة بمشاركة علم الإحصاء. إذ تتطلب معظم المنهجيات العلمية لدعم القرار توفير الإحصاءات والمؤشرات الرصينة، وفي الوقت المناسب، ومع استمرار تطور نظريات صنع القرار والتأكيد على ضرورة إكمال صنع القرار وتصميم السياسات بتصميم نُظم المتابعة والتقييم لتفعيل تنفيذ البرامج ومردود السياسات، برزت الحاجة إلى وجود وتطوير الإحصاءات والمؤشرات والنماذج الإحصائية القياسية التي تُمكن من استخلاص نتائج ومحاكاة السياسات والبرامج التنموية المختلفة. على أية حال، إن تنمية نظم صنع القرار القائمة على الأدلة والبراهين المعلوماتية تُعد عملية بطيئة نسبياً، غير أنه بمجرد ظهور آثارها إلى حيز الحياة العامة للمواطنين يتضح جلياً أنها أحد ثروات الشعوب¹². (عثمان، 2007).

حتى تكون الإحصاءات الرسمية دقيقة ونزيهة، فإنه يتطلب من الجهاز الإحصائي العمل على ترسيخ مبادئ عمل تساهم في تعزيز ثقة الجمهور بجميع أطرافه بالبيانات التي تصدر عنه لتكون ذات مصداقية وجودة ونزاهة عالية ضمن المعايير والأخلاقيات المعتمدة دولياً¹³.

تعني كلمة إحصاء **Statistics** المشتقة من الأصل اللاتيني **Status** وهو يعنى الحالة السياسية، أو الألماني **Statistic** ويعنى الحقائق والأرقام التي تستخدمها الدولة¹⁴.

لقد عرفت الإحصاءات من قديم الأزمنة حيث كانت تستخدم لأغراض حربية وضريبية وفلكية، وازدادت أهميتها في القرن الثامن عشر وخاصة بعد نشوب الثورة الصناعية حينما أيقن رجال الأعمال من ضرورتها من أجل اتخاذ قرارات سليمة. إلا أن الإحصاء كعلم لم يظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر وكان أول من أرسى قواعده العالم كواتيليه **Quetlet** (1874-1766).

يعرف علم الإحصاء بأنه مجموعة من النظريات والطرق العلمية التي تبحث في جمع البيانات وعرضها وتحليلها واستخدام النتائج في التنبؤ أو التقرير أو اتخاذ القرار¹⁵.

وبالنسبة لمتخذ القرارات سواء كانت قرارات إدارية أو حربية فإنه لن يستطيع أن يستغني عن الأساليب الإحصائية في

12 الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2007.

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. ميثاق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية. رام الله - فلسطين

14 الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2007.

15 مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن، دار البداية، 2007

دراسته للقرارات البديلة قبل اتخاذ أية قرارات.¹⁶

يشار للإحصاء كذلك، إلى أنه مجموعة من الأساليب العلمية القياسية التي يمكن توظيفها لجمع المعطيات (البيانات والمعلومات) عن الظواهر وتبويبها وتلخيصها وتقييمها والخروج منها باستنتاجات حول مجموعة وحدات المجتمع من خلال اعتماد جزء صغير من هذا المجتمع.¹⁷

يهتم علم الإحصاء بوصف طرق متعددة لجمع البيانات والمشاهدات ومن ثم يتم تنظيمها وعرضها باستخدام الأساليب العلمية لتحليلها واستخلاص النتائج منها.

وعلم الإحصاء أيضاً، هو العلم الذي يهتم بطرق جمع البيانات بشكل يمكن الاستفادة منها في وصف البيانات وتحليلها للوصول إلى قرارات سليمة في ظل ظروف عدم التأكد.

من خلال التعريفات السابقة، نلاحظ أن الإحصاء مرتبط بطريقة جدلية بعملية التخطيط، وأن التخطيط السليم يركز بشكل أساسي على تحليل ووصف البيانات الإحصائية، لأن التخطيط عبارة عن عملية اتخاذ قرارات ووضع أهداف وبرامج زمنية مستقبلية، وتنفيذها ومتابعتها.¹⁸

كما أن التخطيط عبارة عن جهد منظم يؤدي لصنع قرارات وأعمال دقيقة، مما يمكن المؤسسة من معرفة ماهية عملها وسبب هذا العمل.¹⁹

إن السؤال عن غرض التخطيط ومعناه كان وما زال يلاقي إلى حد ما أجوبة متعددة في الحقب الزمنية المختلفة ومن باحثين مختلفين، وهذا معناه عدم وجود اتفاق بين الباحثين والدارسين على تعريف محدد لمفهوم التخطيط، وخاصة في ظروف الاحتلال. وإن كان هناك شبه إجماع غير مباشر على محتوى هذا المفهوم في مستوياته ومراحله المختلفة على الرغم من اختلاف الزوايا التي تم تناول هذا المفهوم منها.

إن الإجابة على أسئلة مثل: ما هو التخطيط؟ لماذا نخطط، لمن نخطط، وكيف نخطط، تشكل جوهر عملية التخطيط Planning Process والتي تقودنا بدورها إلى وضع تعريف واضح ومحدد لمفهوم التخطيط الذي لا يشبه الكثير من المفاهيم الأخرى، نظراً لأنه يعتبر نشاطاً توجيهياً وليس نشاطاً وصفياً.

فالتخطيط لا يسعى لوصف العالم كما هو فقط، ولكن لاقتراح وعرض أساليب وطرق يمكن من خلالها تغيير الأشياء والظواهر، لذلك لا بد أن تتسم عملية التخطيط بالروية والتعقل والتفكير وبذل الجهد لتحقيق الأهداف المنشودة. فهو كما يعرفه محمد خميس الزوكة " أنه أسلوب ومنهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة وحتى المدينة أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة".²⁰

وكمفهوم عام يعرف الباحث التخطيط أنه جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة ومنشودة خلال فترة زمنية معينة، وبمال وجهد محدد، أي أن التخطيط طريقة تفكير وأسلوب عمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من

16 مقدمة في الإحصاء التطبيقي- الطرق الكمية والرياضيات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

17 مقدمة في الإحصاء- الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار اليازوري العلمية، 2005.

18 التخطيط الاستراتيجي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

19 Bryson, M, John (2004): Strategic Planning for Public and Non profit Organizations, third edition. Jossey-Bass. USA.

20 التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية.

أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها. أما كمفهوم اقتصادي فإن الباحث يرى أن التخطيط عبارة عن حزمة من النشاطات المتتابعة التي يتم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة، وهو اختيار واعٍ للأولويات الاقتصادية Economic priorities بواسطة بعض المؤسسات العامة.

وفيما يتعلق برسم السياسات واتخاذ القرارات التنموية، فإن النظرية الأساسية لصنع القرار تقوم على بنائين أساسيين: منهجية صنع القرار بالاستدلال التحكمي، ومنهجية صنع القرار بالبدائل. وتُعدّ المنهجية الأخيرة هي التطور العلمي خلال تاريخ صنع القرار، إذ هدفت جميع الجهود خلال مراحل التطور المختلفة إلى إقحام مجالات علمية – كعلوم الإحصاء والاقتصاد وبحوث العمليات - وربط مسارها بنظريات صنع ودعم القرار. وفي الأونة الأخيرة تم اللجوء إلى تحسين وتطوير الأساليب العلمية المستخدمة بصنع القرار التنموي من خلال تفعيل نظريات بعلم كنظم المعلومات وعلم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي، وذلك لإطفاء عدد من الجوانب المُكملة للعلوم الأساسية، لإكمال الصورة الكلية لما يتم تعريفه بمصطلح نظم دعم القرار ("Decision Support System "DSS").²¹

هناك علاقة جدلية بين التنمية الإحصائية وجودة النظام الإحصائي ومستوى التطور في فهم وإدارة العملية التنموية في أي مجتمع، فمن ناحية هناك نزعة عامة لتقليل الاستثمار في التنمية الإحصائية حيث تقل هذه النزعة كلما اقتنع صنّاع القرار بجدوى النظام الإحصائي وجودة مخرجاته، ويزداد التوجه نحو دعم التنمية الإحصائية كلما كانت إدارة العملية أكثر حكمة وتطوراً، ولكن حتى تتطور العملية التنموية لا بد من وجود نظام إحصائي رصين وإحصاءات رسمية ذات مصداقية، حيث أنه لا يمكن عزل العلاقة بين التنمية الإحصائية والاستثمار في الإحصاء وإدارة العملية التنموية ومسألة دمجها في إطار السياسات عن العلاقة الجدلية والتكاملية بين الإحصاء والعملية التنموية وصناعة القرارات.

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.²²

كما وتعرف التنمية، على أنها توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية.²³

ترتبط عملية التنمية والتخطيط التنموي ارتباطاً وثيقاً بالإحصاءات ويقاس مدى نجاح الخطط التنموية بما تستند عليه هذه الخطط وما يتوفر لها من بيانات ومعلومات ومؤشرات إحصائية عن المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فمن المعروف بأنه ومنذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بدأت العديد من دول العالم الأخذ بأسلوب التخطيط التنموي منهاجاً لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها وأداة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ووسيلة لتحقيق أهداف خطط التنمية الرامية لتحسين مستوى المعيشة لسكان المجتمع (الدور المستقبلي للإحصاء وعلاقته بالتنمية).

مما تقدم نجد أنه لا بد من التسليم بوجود صلات قوية بين الاتجاهات والديموغرافيه وعوامل التنمية وأن توفر الإحصاءات بمختلف أنواعها السكانية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية هي السبيل الوحيد لضمان نجاح التخطيط التنموي في أي من البلدان وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

إن مجرد الاهتمام بالمعلومات الإحصائية وتناولها واستخدامها من قبل أفراد المجتمع يعد في حد ذاته ظاهرة صحية تدل على انتشار الوعي الإحصائي بين هؤلاء الأفراد وتوضح ما لهذه الإحصاءات من قيمة ذات مردود إيجابي، كما أن هذا الاهتمام يوضح العلاقة القوية التي تربط بين الإدراك بأهمية الإحصاءات والوعي الإحصائي، والطلب المتزايد على

21 الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2007.

22 دوجلاس موشيت، ف. (2000) " مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

23 إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، 2007.

الإحصاءات من قبل المخططين ورسمي السياسات التنموية ومتخذي القرارات والباحثين في مجتمع ما يدل على الفهم والإدراك الواسعين بأهمية هذه الإحصاءات، وعملية توفير البيانات الإحصائية اللازمة بالقدر الكافي ترتبط أيضاً بتحلي أفراد المجتمع بدرجة من الوعي الإحصائي، فإذا ما كان هناك وعي إحصائي وفهم وإدراك لقيمة المعلومات الإحصائية فلن يكون هناك ندره في هذه الإحصاءات على الإطلاق.

ومن خلال العلاقة الوطيدة بين التخطيط والإحصاءات لا يمكن لنا أن نتصور مجرد التفكير في تخطيط تنموي سليم دون توفر بيانات ومعلومات ومؤشرات إحصائية (إحصاءات) على درجة عالية من الدقة والموثوقية والشمول ولكي نحقق ذلك لابد من تمتع الأطراف ذوي العلاقة المعنيين بشؤون التخطيط التنموي بدرجة جيدة من الوعي الإحصائي.

وظاهرة وجود ضعف الوعي الإحصائي بين البعض من المشغلين في أجهزة التخطيط ورسمي السياسات التنموية ومتخذي القرارات قد يكون لها انعكاساتها السلبية على اتخاذ القرارات في القضايا الاجتماعية والاقتصادية بسبب قصور المعرفة بالحقائق والركائز التي يفترض أن يستند إليها ويعتمد عليها للوصول إلى الأهداف المطلوبة ، أو قد يكون تم الاعتماد على بيانات ومعلومات (إحصاءات) منقوصة أو مشكوك في دقتها من قبل القائمين على التخطيط ، أو قد يكون السبب مرده إلى الفجور في العلاقة وضعف الاتصال بين المسؤولين عن أجهزة التخطيط وصانعي القرار من جهة وبين منتجي الأرقام والمؤشرات الإحصائية (الأجهزة الإحصائية) من جهة أخرى أو انعدامه بشكل كلي.

وقد يعزى الضعف في الوعي الإحصائي أحياناً نتيجة لسوء استخدام البيانات الإحصائية من قبل العاملين في أجهزة التخطيط للوصول إلى الأهداف المتوخاة، كأن يتم استخدام بعض المؤشرات الإحصائية دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى ذات العلاقة وخاصة الأساليب والمفاهيم الإحصائية لتلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الموضوع قيد التخطيط ، ثم إن مناخ الثقة السائد بين المسؤولين عن التخطيط في الأرقام التي تمثل البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة والمتاحة له الدور الفاعل في الوصول إلى الأهداف المأمولة من التخطيط (اجتماعي، الدور المستقبلي للإحصاء وعلاقته بالتنمية).

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الآتي: كيف ومتى يستطيع الإحصاء أن يصنع فرقاً جوهرياً بعملية صنع القرار وصياغة السياسات؟

للإجابة على هذا التساؤل تعرض هذه الجزئية لعددٍ من المعايير والمواقف التي يُمكن من خلالها الوقوف والاستدلال على الشروط والمحددات التي تجعل من استخدام الإحصاء عاملاً فاعلاً ذو مردود إيجابي على عملية صنع القرار.

أولاً: الإحصاء يُساعد في التعرف على الأطروحات والقضايا.

ثانياً: الإحصاء يفيد في تصميم واختيار السياسات.

ثالثاً: الإحصاء والتنبؤ بالمستقبل،.

رابع: الإحصاء ومتابعة تفعيل السياسات،

خامساً: الإحصاء وتقييم مردود البرامج والسياسات المختلفة.²⁴

2.3 أهمية ودور الاعلام في التوعية لأهمية الاحصاء

24 الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2007.

تطورت وسائل الاتصال، وتعددت في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً بفضل التقدم العلمي والثورة التكنولوجية التي شهدتها القرن العشرون. فأصبحت وسائل الإعلام تمارس دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، حيث تعد وسائل الإعلام مصدراً رئيساً يلجأ إليه الجمهور في استقاء معلوماته عن كافة القضايا السياسية، والثقافية، والاجتماعية بسبب فاعليته الاجتماعية وانتشاره الواسع فهو – الإعلام – بقدرته على الحراك ومخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي، يمتلك الإمكانية على التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة وإنما يقوم بتشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة، وبوثيرة متسارعة غير ملحوظة دون مقدمات. كما يمثل الإعلام عنصراً مؤثراً في حياة المجتمعات باعتباره الناشر، والمروج الأساس للفكر والثقافة، ويسهم بفاعلية في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد إلى جانب الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المدنية؛ بل إنه في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة عن طريقه التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام، باختلافها، أبعاداً جديدة زادت من قوة تأثيره على الأفراد والجماعات. أضف إلى ذلك أن الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمعات البشرية يحمل مضامين اقتصادية، وسياسية.

يشمل الإعلام جميع أوجه النشاط الاتصالية التي تعمل على تزويد الإنسان بجميع الحقائق والمعلومات المعرفية، باعتبار أن الاتصال هو قوة محرّكة للمجتمع بحيث يؤدي إلى حركة المجرّعة حركة تفاعلية مؤثرة ومتأثرة، فالاتصال عملية اجتماعية، وتجرى في بيئة معينة، تؤثر فيها وتتأثر بها، وهناك تفاعل بين الاتصال والمجتمع.²⁵

وسائل الاعلام المتاحة للتوعية باهمية الاحصاء:

1. المرئية
2. المسموعة
3. المكتوبة
4. وسائل التواصل الاجتماعي Social Media

ويمكن للإعلام بمختلف اشكاله وأنماطه القيام بدور هائل وكبير في التوعية لأهمية الاحصاء وذلك من خلال:

1. الاستمرارية، الحفاظ على طابع نقل الاخبار الاحصائية بشكل دائم ومستمر.
2. الوقتية، ان يتم نشر الاخبار الاحصائية بالوقت المناسب.
3. الموضوعية والمهنية، نقل الاخبار بشكل مهني وموضوعي دون تحيز.
4. الجاذبية، ان يتم نقل الاخبار بشكل يجذب القارئ ولا ينفره من الخبر، وذلك باستخدام اليات نشر ملائمة لكل اطياف المجتمع (كبار، صغار، متخصصين، اشخاص عاديين، اكاديميين، باحثين)، أي ان يتم النشر بطريقة User friendly.
5. المصدقية والسريه، ان يتم نشر الاخبار ذات المصدقية وغير المتناقضة، وان لا يتم الافصاح عن معايير السرية سواء للأفراد او المؤسسات.

3.3 أهمية التوثيق للممارسات الجيدة

تعتبر الإحصاءات الدقيقة من الأدوات الأساسية لعمل أي حكومة تحاول أن ترشد قراراتها وتحسن أدائها، وهي تمثل أيضاً مادة علمية غير منحازة توفر أرضية مشتركة للنقاش الحر العقلاني للقضايا الجوهرية التي تهم المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. كما تشكل الإحصاءات أداة مهمة في ترسيخ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة والشفافية، إذ أن الرصد الدقيق للتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية يتيح لنا مراقبة وتقييم السياسات الحكومية والتقدم الذي تنجزه الحكومة

25 دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني، 2010

عبر الزمن بشأن الأهداف والبرامج التي تم منح الحكومة الثقة على أساسها. من أجل ذلك، فإنه يتطلب من الجهاز الإحصائي العمل على ترسيخ مبادئ عمل تساهم في تعزيز ثقة الجمهور بجميع أطرافه بالبيانات التي تصدر عنه، وكذلك زيادة الاهتمام بالإحصاءات الرسمية لتكون ذات مصداقية وجودة ونزاهة عالية ضمن المعايير والأخلاقيات المعتمدة دولياً²⁶.

تتبع أهمية توثيق الممارسات الإحصائية الجيدة من خلال التزامها بمبادئ ميثاق الممارسات الإحصائية الرسمية وهي:

1. ان تكون ذات صلة بالموضوع
2. الاستقلالية
3. الجودة
4. البيانات متاحة للاستخدام العام
5. سرية البيانات
6. الموازنة بين تلبية احتياجات المستخدمين والعبء على مزودي البيانات
7. التكامل وتراكم الخبرة والإبداع
8. تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجودها

كما وان هناك اجراءات عمل في مجالات محددة ذات اثر كبير على عملية توثيق الممارسات الجيدة وهي:

1. التنسيق بين مكونات النظام الإحصائي.
2. التنسيق الدائم بين الاجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية.
3. ادارة جودة البيانات.
4. اتاحة البيانات من خلال نشرها على المواقع الالكترونية والنشرات الإحصائية.
5. سرية البيانات
6. تمكين اقسام خدمات الجمهور للقيام بدورها في التوثيق وتزويد المستخدمين بالبيانات.
7. ارشفة وتوثيق البيانات.
8. الكفاءة المهنية.

الفصل الرابع

مصادر البيانات الإحصائية

يتم الحصول على البيانات الرسمية لأي دولة من ثلاثة مصادر رئيسية وهي:

- أولاً: التعدادات
- ثانياً: المسوح بالعينة
- ثالثاً: السجلات الادارية

سيتم فيما يلي استعراض مصادر البيانات حسب التفاصيل اللازمة:

26 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية. رام الله - فلسطين

1.1 التعدادات

يعرف التعداد بأنه العملية الكلية لجمع وتصنيف ومعالجة وتحليل وتقييم ونشر وتوفير البيانات الإحصائية عن أعداد السكان وتوزيعهم حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية في فترة مرجعية محددة، ولجميع الأشخاص داخل حدود الدولة وللمواطنين المتواجدين داخل حدود الدولة بصفة مؤقتة. عادة ما تنفذ التعدادات كل عشر سنوات، وتتولى الدول والأجهزة الإحصائية فيها بالمسؤولية والإشراف على تنفيذها، حيث تعتبر التعدادات شكل من أشكال السيادة على الأرض.

وهذا يتضمن أن يعد كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود الدولة في لحظة زمنية محددة وتاريخ معين، وأن تسجل خصائصه الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني بشكل منفصل عن خصائص غيره من أفراد الأسرة. وتهدف التعدادات بصورة أساسية إلى:

1. جمع ونشر البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حول السكان بهدف توفير المتطلبات الرسمية للدولة من بيانات السكان والمساكن والمنشآت، والتي ستطلبها خطط التنمية الوطنية، واحتياجات متخذي القرارات والمخططين والباحثين، إضافة إلى توفير البيانات حسب التوصيات والمتطلبات الدولية.
2. توفير وتحديث إطار المعاينة لكافة الجهات، خاصة لـ للمسوح الاقتصادية والاجتماعية والسكانية.
3. إجراء الأبحاث الإحصائية المتخصصة، والتي تجرى بأسلوب العينة مثل مسوح القوى العاملة، ومسح إنفاق ودخل الأسرة، والمسوح والبحوث الديموغرافية كالخصوبة والوفيات والهجرة، والبحوث الصحية والتعليمية، والبحوث الخاصة بالمساكن، وأية مسوح تقوم بها الجهات الأخرى.
4. إيجاد قاعدة عريضة من البيانات واستخدامها كأساس موثوق به في إجراء الدراسات والبحوث التي ستطلبها برامج التنمية.
5. توفير البيانات والمؤشرات السكانية دورياً لقياس التغير الحاصل في الخصائص السكانية مع مرور الزمن، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، ومراجعة وتقييم الإسقاطات السكانية والتقديرات والتنبؤات المستقبلية.
6. تحديث أطر المعاينة

2.4 المسوح بالعينة

هي البيانات التي تنتج عن الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية الحكومية ومراكز الأبحاث والجامعات والباحثين من جمع بيانات حول موضوع أو مجال محدد باستخدام عينة عشوائية ممثلة من المجتمع، وذلك في شتى المجالات السكانية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية وغيرها.

3.4 السجلات الإدارية

هي البيانات التي تنتج عن الأعمال الروتينية التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة قانوناً عن إدارة وتشغيل أنظمة التسجيل المختلفة لأنشطتها المتعددة، والتي تنتج عن العمليات الروتينية التي تقوم بها. وذلك مثل سجل السكان، سجل التعليم، سجل الأعمال التجاري، سجل القوى العاملة، السجل الضريبي، سجل المعاقين، السجل الصحي، وسجل المواليد والوفيات، والسجل العدلي وغيرها.

تتطلب هذه السجلات وجود مرجعية قانونية لإلزام المواطنين الذين تنطبق عليهم هذه القوانين بالعمل بموجبها، وجهة رسمية سواء وزارة أو مؤسسة تتابع عملية التسجيل في إحدى المجالات

بشكل عام فإن هذه السجلات يشوبها نقص في شمول التسجيل وفي دقة وجودة المعلومات المسجلة، في نفس الوقت لا يتم تحديثها عادة في الوقت المناسب إلا أن يحتاج المواطن إلى خدمة في هذا المجال، وهذه السجلات في الدول النامية بحاجة إلى تطوير مستمر، خاصة من ناحية سن القوانين والتشريعات وتنظيم عملية التسجيل وإجراءاتها بدقة وشمولية مقبولة.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سياسة وأهداف الجودة، رقم الإصدار: 3، 2011.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول اعلان الاخلاقيات المهنية في العمل الاحصائي.
3. وثائق اللجنة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة **UNSD**، ونتائج اجتماعات أصدقاء الرئيس.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاحصائية-الدورة السادسة والاربعون، 2015. تقرير فريق اصدقاء الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التصنيفات الإحصائية المعيارية، المبادئ الأساسية.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاحصائية-الدورة السابعة، 2006. بناء القدرات الاحصائية بهدف وضع السياسات المدعومة بالأدلة.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ورقة حول تعزيز القدرات الاحصائية الفلسطينية، 2007، المنتدى الثالث لتعزيز القدرات الاحصائية العربية، صنعاء، 2007.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005. دليل تدقيق ومراجعة التقارير الاحصائية. رام الله - فلسطين.
10. دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني، 2010
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية. رام الله - فلسطين
12. الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2007.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. ميثاق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية. رام الله - فلسطين
14. مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن، دار البداية، 2007
15. مقدمة في الإحصاء التطبيقي- الطرق الكمية والرياضيات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
16. مقدمة في الإحصاء- الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار اليازوري العلمية، 2005.
17. التخطيط الاستراتيجي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
18. التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية.
19. دوغلاس موسشيت، ف. (2000) " مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
20. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، 2007.
21. Principles Governing International Statistical Activities
22. Coordination of National Statistical System ND Reporting Mechanism for MDG data to International Agencies, Botswana Experience, 2008.
23. <http://dsbb.imf.org/pages/sdds/home.aspx>
24. <http://dsbb.imf.org/pages/gdds/WhatIsGDDS.aspx>
25. Bryson, M, John (2004): Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations, third edition. Jossey-Bass. USA.